



# شهريات

١ - مصر الثقافة

حين احتفلنا، ضميرياً، بغياب السادات عن الساحة المصرية خاصة، والساحة العربية عامة، كنا نمارس حقنا الطبيعي... هذا الحق الذي حاول السادات، طوال أعوام، اغتصابه منا بمفاوضة العدو الاسرائيلي على حساب المصلحة القومية العليا، وحقوق الأمة العربية والشعب الفلسطيني على الأخص.

وإذن، فقد كان «وجود» السادات عبئاً يَجْمُ على صدر العرب، وكانت إزاحة هذا العبء سبيلاً للتنفس تسير فيه الجماهير العربية وقد سقطت عنها بعض أغلالها، مواصلة دربها الشاق للتحرر والتقدم.

ونحن نعتقد أن الفئة التي كانت أكثر الفئات تنفُساً للصعداء، في صفوف الأمة العربية، هي فئة المثقفين.

ذلك أن عهد السادات كان أشدَّ عزلاً لمصر الثقافة منه لمصر السياسة، وأحسنّ جميع المثقفين العرب تقطع الصلات بين القاهرة وسائر العواصم العربية، على صعيد الفكر والكلمة، وكان السلك الحديدي الممدود بين العاصمة المصرية وعاصمة العدو الصهيوني، يحول دون امتداد الأيدي العربية التي كانت تتلاقى في اتجاه القاهرة، وهي تحمل القلم والريشة والكتاب. وبالرغم من أن إنتاج الكتاب المصريين لم يغب تماماً عن الصفحات التي كان يغذيها في الصحف والمجلات العربية، فقد كان يُعاني من الكبت والقهر وانعدام الحرية، في ظلّ الإرهاب والقمع والتهديد بالحرمان. والحق أن الأقلام المصرية قد غابت تماماً، باستثناء تلك التي خرجت لتعبّر عن نفسها خارج مصر، عن صفحات المجلات العربية الملتزمة وطنياً وقومياً، والتي أعلنت منذ البدء معارضتها للسياسة الساداتية. وهكذا صمت كثير من الأصوات في ظل التخويف الذي تفنن السادات باختراع أشكال عجيبة له، ليس أقلها «قانون العيب»، وإن كان يؤخذ على بعض تلك الأصوات أنها انحازت إلى سياسة «إيثار السلامة والعافية».

وينبغي أن نعترف بأن الثقافة العربية عامة قد عانت، طوال السنوات العشر الماضية، خسارة فادحة من ضعف الصوت المصري أو غيابيه، حتى أن الراصدين للحركة الثقافية العربية سجلوا انحساراً ملحوظاً للإبداع الثقافي، ولا سيما الأدبي، اتخذ صورة «أزمة» حقيقية لم يستطع أن يحفّف منها تكاثر المجلات الثقافية ولا تزايد المنشورات الأدبية. ولولا أن الصوت النقدي المصري قد انتعش مؤخراً على صفحات مجلة «فصول»، لحقّ للتشاؤم أن يسيطر على النفوس.

وإذن، فإن التفاؤل يعاودنا اليوم أن ينتفض القلم المصري، وينفض عن نفسه غبار الخوف والرهبنة الذي ألقاه عهد السادات على أسلته، لكي يستأنف دوره الطبيعي في مسيرة الثقافة العربية التي لا يمكن إلا أن تتعثر حين يغيب عنها الجهد المصري، شأنها في ذلك شأن المسيرة العربية كلها، الوطنية والقومية والتحررية.

٢ - اتحاد الناشرين

مبادرة من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، التقى يومي ١٥ و١٦ تشرين الأول ١٩٨١، زهاء ستين ناشراً ينتمون الى القطاعين العام والخاص في كل من الجماهيرية ولبنان وسوريا وفلسطين وتونس ومصر (قطاع النشر الوطني) وناقشوا مشروع النظام الأساسي واللائحة التنفيذية لاتحاد الناشرين العرب، فأقرّوها، وانتخبوا أمانة عامة للاتحاد قررت اتخاذ طرابلس بالجماهيرية مقراً، وأوصت بفتح فرع للاتحاد في بيروت. وقد شاركت في أعمال اللجنة التحضيرية والأمانة العامة الموقته وفي إعداد المشروعين، إيماناً مني بأن إقامة اتحاد للناشرين العرب، بعد أن بلغ قطاع النشر هذا المستوى من الأهمية في حياتنا الثقافية، هي أمر مطلوب بل مُلحّ.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمانة العامة الموقته والوفود التي زارت معظم العواصم العربية (التي سمحت لها بزيارتها...) فقد كان عدد الغائبين من ممثلي البلاد العربية يفوق الحاضرين، وهو أمرٌ مؤسف يدلّ على أن السلبية لا تزال هي الطاغية في علاقات الأقطار العربية.

ومع ذلك، فقد حرص المؤتمر الأول للناشرين العرب على ترك الباب مفتوحاً أمام الأقطار التي تخلّفت أو امتنعت، أيّاً كانت الأسباب، لكي تنضمّ إلى الاتحاد وتُسهم في نجاح أعماله وتحقيق أهدافه.

والواقع أن هذه الأهداف، التي نصّت عليها المادّة الثالثة من النظام الأساسي، تكفي للدلالة على ضرورة قيام مثل هذا الاتحاد الذي غاب طويلاً بعد تعثر خطواته الأولى منذ أكثر من عشر سنوات.

فبالرغم من أن النشر يدخل في المبادرات التجارية، فإن وعيه كرسالة هو الذي كان الحافز الرئيس لإقامة هذا التجمع. وقد جاء في أهداف الاتحاد (راجعها في مكان آخر) أن أولها هو «العمل على نشر ثقافة عربية تعزّز الاتجاه القومي التقدمي والتحرر الإنساني». وصحيح أن هذا النصّ لا يُلزم الناشر، ولكنه ينبّهه إلى أن النشر رسالة توعوية، بالإضافة إلى

المؤلفين وناشريهم الشرفاء .  
ولا شك في أن اتحاد الناشرين العرب سيواجه مهمة شاقّة في  
التصدّي لهؤلاء المزوّرين الذين يعمدون إلى أخطّ أنواع الحيل،  
وعلى رأسها الرشوة، للمحافظة على مكاسبهم المسروقة. ولكن  
الاتحاد قادر، في اعتقادنا، على ضرب هذه الآفة إذا تعاونت  
معهم الجهات المسؤولة لمنع الكتب المزوّرة من التداول.

سهيل ادريس



## صدر حديثاً روايات وقصص

سهيل ادريس

في طبعة جديدة :

## الحي اللاتيني

( الطبعة السابعة )

## الخدق الغميق

( الطبعة الثالثة )

## اصابعنا التي تحترق

( الطبعة الثالثة )

## قصص سهيل ادريس

في جزئين :

## اقاصيص اولى

## اقاصيص ثاوية

منشورات دار الآداب

أنها « حاجة ثقافية ضرورية، لا مجرد سلعة تجارية ». وهذا ما  
تفضّله المادة الثانية عشرة: « العمل على حماية قطاع النشر من  
الاتجاهات المعادية للتقدّم والتحرّر الوطني والقومي والتي تروج  
للثقافة الاستعمارية والعنصرية والصهيونية، وتوظيفه لخدمة  
الشخصية الثقافية العربية وبلورتها، وتشجيع الكتاب الملتزم  
بالقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية... ».

وأودّ التوقّف، بعد ذلك، عند مادّتين هامتين من الأهداف،  
إذا تمكّن المعنويون في الاتحاد من دفعهما في طريق التحقيق، أدّيا  
للنشر العربي أكبر الخدمة.

الأولى هي الفقرة الثالثة التي تشير إلى « العمل على ضمان  
حرية النشر والحدّ من قيود التوزيع (كقيود الرقابة وقيود  
المجارك وقيود تحويل العملة، وما إلى ذلك).

والحق أن أخطر ما كان الكتاب العربي وما لا يزال يعانيه،  
هو تقييد حريته، ولا سيما بفعل الرقابة. وقد كنا نطالب دائماً  
بالبغاء الرقابة على الكتب، ولكن يبدو أن الاستجابة لهذا  
المطلب أمرٌ مستحيل في عالمنا العربي! فلا أقلّ إذن من تكوين  
لجنة خاصة (أو لجان خاصة في كل بلد) تكون مهمتها تلقي  
شكاوى الناشرين المتعلقة بمنع كتبهم في هذا البلد أو ذاك،  
والقيام بالاتصالات اللازمة لتبيين أسباب المنع، والسعي لدى  
الجهات المختصة لإقناعها بالعدول عن قرارات المنع إذا لم تكن  
الأسباب مقنعة حقاً... فالواقع أن بعض قرارات المنع تبدو  
اعتباطية وتتصل بتخوف الرقيب من أن يجاسب أو يلام إذا  
سمح بكتاب جريء قد يكون مقتنعاً، في أعماقه، بأنه يستحق  
التداول، ولكنه، إيثاراً للسلامة، يوصي بمنعه.. فالمنع لا يعود  
عليه بالضرر على أيّ حال!

وعلى ذلك، فإن « الضغط » الذي يمكن أن تُحدثه تلك  
اللجنة (أو اللجان) على أجهزة الرقابة على الكتب، ربما أدّى  
إلى وضع سياسة جديدة تحدّ من أضرار حرمان القارئ العربي  
من الاطلاع على كل ما يوفرّ لكيانه الثقافي كامل أبعاده.

أما الفقرة الثانية من أهداف اتحاد الناشرين العرب التي  
تحمل أهمية خاصة فهي التي تنصّ على « التصدّي لعمليات  
تزوير الكتاب وفضح المزوّرين الذين يسيئون إلى سمعة النشر  
العربي، والاتصال بالجهات المسؤولة لمنع الكتب المزوّرة من  
التداول ».

وأفة تزوير الكتب مستشرية إلى حدّ يوحى بأنه لا سبيل إلى  
علاجها، بله القضاء عليها، خاصة وأن هذه الآفة قد انتقلت في  
السنوات الأخيرة إلى بعض القطاعات العامة، أي إلى جهات  
رسمية أصبحت لا تتورّع عن اغتصاب حقوق المؤلفين  
والناشرين، بحجّة الحاجة الماسّة إلى كتبهم في المدارس أو  
المكتبات!

ومن المؤلم الاعتراف بأن معظم عمليات التزوير، وأهمّها،  
إنما يتمّ على أيدي بعض الناشرين اللبنانيين الذين لا يتمتعون  
بأية ثقافة أو علم، فضلاً عن تجرّدهم من الأخلاق. وقد أصبح  
بعض هؤلاء من أصحاب الملايين، ملايين جنوها من عرق